

Distr.: General
24 May 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها
الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتنفيذ نتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها
الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص

بيان مقدم من مؤسسة بحوث نقل ودمج التكنولوجيا، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي جرى تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2005/100

التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية: مبادرة مؤسسة بحوث نقل ودمج التكنولوجيا تحت شعار "دفع دولار واحد من أجل التنمية"

تشكل تكنولوجيا المعلومات عاملاً أساسياً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومنذ ٢٠ عاماً، تلتزم مؤسسة بحوث نقل ودمج التكنولوجيا بدعم استخدام التكنولوجيا لدفع عجلة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحفاظ على الاستدامة الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية عن طريق تحقيق الغاية ١٨ من الهدف الإنمائي ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية).

دعم البلدان غير الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية في مجال نقل التكنولوجيا

تمثل هدف البرنامج الدولي للبلدان غير الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية في تحسين قدرة هذه البلدان على استغلال التكنولوجيات لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحقيق توازن في العلاقات بين السلطات المتعاقدة التابعة للإدارة العامة وبين موردي التكنولوجيا. وأكد الممثلون الستون القادمون من ٣٠ بلداً أهمية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمدنية، وسلطوا الضوء على مجموعة من التوصيات الداعية إلى اتخاذ إجراءات:

- ١ - "دفع دولار واحد من أجل التنمية": ينبغي تشجيع إعادة استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية كوسيلة لدعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وسد الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب وزيادة فرص العمل اللائق والمنتج المتاحة للشباب؛
- ٢ - ينبغي إقامة مرصد للأسعار يعنى بالمعدات والخدمات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنظم الرعاية الصحية الفائقة التطور باعتباره وسيلة لدعم مفاوضات البلدان غير الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية مع موردي التكنولوجيا المتعددي الجنسيات؛
- ٣ - ينبغي إتاحة الخبرة الفنية والتنظيمية والقانونية، بناء على الطلب، لدعم البلدان غير الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية في عمليات شراء التكنولوجيا؛

النتائج التي تم تنفيذها

تتيح مؤسسة بحوث نقل ودمج التكنولوجيا بالفعل خدمة مجانية على الإنترنت لتقديم الخبرة المشار إليها، بهدف تعزيز إعادة استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

والمقترح الذي سينفذ عن طريق شراكات لا تستهدف الربح تقام تحت رعاية الأمم المتحدة بين بعض أصحاب المصلحة المتعددين سيتيح للبلدان غير الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية تطبيقات ناجحة وذات فائدة جماعية تتعلق بالحكومة الإلكترونية، وضعتها بلدان مانحة ويمكن نشرها بأقل جهد تقني ممكن، وسيحدد من خلاله ما يلي:

- الاحتياجات الحقيقية من الابتكارات اللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية البلدان المتلقية غير الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية؛
- السيناريوهات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والمؤسسية للبلدان المتلقية؛

وتتطلب إقامة شراكة عالمية قوية لأغراض التنمية عن طريق مبادرة "دفع دولار واحد من أجل التنمية"، كما نص عليها في الهدف الإنمائي للألفية ٨، التزاما سياسيا قويا من الدول الأعضاء التي يمكن أن تعتمد إعادة استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية كتدبير رسمي لدعم التنمية مما يمهد السبيل لدعم مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين التي تشمل:

- البلدان المانحة وإدارتها الحكومية، من أجل تحديد تطبيقات الحكومة الإلكترونية القابلة لإعادة الاستخدام؛
- البلدان غير الأعضاء في مجموعة البلدان الثمانية التي تجب مشاركتها الكاملة في عملية إعادة استخدام ونقل التطبيقات، بحيث تساهم بما لديها من احتياجات وخطط وما وصلت إليه من تقدم تكنولوجي وما تنعم به من كفاءات؛
- المجتمع المدني وقطاع الشركات، اللذان سيساهمان في المبادرة التي تحكمها مبادئ المسؤولية المترتبة على الشركات والاستدامة الاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية.

ويمكن أن تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة تنسيق الشراكات المقترحة بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف تحديد وهيكله الاحتياجات ودعم عملية تخطيط الابتكارات وتحفيز البلدان المانحة، ودعم بناء القدرات، ونقل المعرفة، وإتاحة تطبيقات الحكومة الإلكترونية الناجحة وذات الفائدة المشتركة بلا مقابل، بما في ذلك إنشاء فريق تقني مخصص لشؤون الحكومة الإلكترونية تكون عضويته اختيارية ويحظى بدعم مؤسسة بحوث نقل ودمج التكنولوجيا، ليتولى إدارة عملية تركيب التطبيقات على الصعيد المحلي إلى أن تصل إلى مرحلتها النهائية، مما يضمن نجاح عملية نقل التكنولوجيا.